

Distr.: General  
16 June 2020  
Arabic  
Original: English/Spanish



الدورة الخامسة والسبعون  
البند 103 (و) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

## تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

### المحتويات

#### الصفحة

|    |       |   |
|----|-------|---|
| 3  | ..... | أولا - مقدمة                            |
| 3  | ..... | ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء |
| 3  | ..... | ألبانيا                                 |
| 4  | ..... | أرمينيا                                 |
| 5  | ..... | كولومبيا                                |
| 7  | ..... | تشيكيا                                  |
| 8  | ..... | إندونيسيا                               |
| 9  | ..... | المكسيك                                 |
| 11 | ..... | أوكرانيا                                |



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/75/50

100720 010720 20-07978 (A)



## أولا - مقدمة

- 1 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 38/74 بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إيلاء اهتمام عاجل لهذه المسألة، وطلبت إلى الأمين العام أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.
- 2 - وفي 20 كانون الثاني/يناير 2020، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء طلب فيها إليها أن تقدم تقاريرها قبل 15 أيار/مايو 2020. وأرسلت مذكرة شفوية منقحة إلى الدول الأعضاء في 4 أيار/مايو 2020 لتمديد الموعد النهائي لتقديم التقارير إلى 31 أيار/مايو 2020. وترد في الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي ردود ترد بعد 31 أيار/مايو 2020 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح<sup>(1)</sup>. ولن تصدر أي إضافات.

## ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

### ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 أيار/مايو 2020]

ألبانيا ملتزمة بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية.

ومنذ عام 2009، شاركتنا بفعالية في العملية الإقليمية لتبادل المعلومات. وفي هذا المنتدى، يُجمع ممثلون عن سلطات البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وكرواتيا، ومقدونيا الشمالية.

وفي إطار هذه العملية، نظمنا اجتماعات إقليمية تسهم بشكل مباشر في بناء الثقة في المنطقة وزيادة الشفافية فيما بين بلدان جنوب شرق أوروبا. وقد تم إصدار ونشر أحد عشر تقريرا إقليميا عن صادرات الأسلحة في إطار هذه العملية، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي لمركز

تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ([www.seesac.org/Regional-Reports-on-Arms-Exports\\_1/](http://www.seesac.org/Regional-Reports-on-Arms-Exports_1/)).

وفي إطار هذه العملية أيضا، أعدنا مجمعة إقليمية للقوانين المتعلقة بالأسلحة، نعمل على تحديثها بصورة متكررة ([www.seesac.org/Regional-Arms-Law-Compendium-/](http://www.seesac.org/Regional-Arms-Law-Compendium-/)).

وفي إطار العملية الإقليمية لتبادل المعلومات وبمساعدة من مركز تبادل المعلومات، أنشئت قاعدة بيانات السمسرة في الأسلحة التي تطورت لتصبح منصة لتبادل المعلومات، وهي أداة فريدة حقا مصممة لمساعدة البلدان المشاركة على أن تتبادل المعلومات الهامة وتضطلع بمهامها اليومية في مجال تحديد الأسلحة على نحو أكثر استنارة. ويقدم كل بلد مشارك قائمة كاملة ومستكملة بسماسرة الأسلحة المسجلين ومعلومات الاتصال بهم، وهو ما يمكن الآن الاطلاع إليه من خلال قاعدة البيانات. وهذا الاطلاع متاح

(1) [www.un.org/disarmament](http://www.un.org/disarmament)

للنظرء الحكوميين المأذون لهم من كل بلد من البلدان المشاركة، وذلك من خلال الموقع الشبكي لمركز تبادل المعلومات حصرا.

ويواصل مركز تبادل المعلومات، بالتعاون الوثيق مع المشاركين في العملية الإقليمية لتبادل المعلومات، تطوير وتوسيع نطاق المعلومات التي تحويها قاعدة البيانات، بما في ذلك الموجزات القطرية، والتشريعات، ونظم مراقبة الصادرات، وقوائم الجزاءات.

وإلى جانب العملية الإقليمية لتبادل المعلومات، تجتمع سلطات بلدان جنوب شرق أوروبا المشاركة في مراقبة نقل الأسلحة في حلقات عمل/حلقات دراسية إقليمية مختلفة لتبادل الأفكار والمعلومات وأفضل الممارسات وتقاسم الخبرات.

وفي إطار برامج الاتحاد الأوروبي، مثل برنامج مراقبة صادرات الأسلحة في ما بين الشركاء، والفرقة العاملة المعنية بصادرات الأسلحة التقليدية، تستفيد منطقة جنوب شرق أوروبا من المساعدة في مجال نقل الأسلحة التقليدية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وقد اعتمدت ألبانيا استراتيجية وخطة عمل وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنشأت أيضا اللجنة الوطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (وهي هيئة مشتركة بين الوزارات تتسق جميع السياسات المتعلقة بتلك الأسلحة)، يرأسها نائب وزير الداخلية.

وقد عُقدت اجتماعات إقليمية منتظمة منذ عام 2014، تتيح لممثلي اللجان فرص تبادل الخبرات والمعارف التقنية، ومناقشة المشاكل المشتركة، وتحديد سبل التعاون.

## أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 أيار/مايو 2020]

لا تزال معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حجر الزاوية في الأمن الأوروبي. وقد أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار والأمن في أوروبا من خلال نزع السلاح وإعمال الشفافية في المجال العسكري، وتظل أكثر نظم تحديد الأسلحة التقليدية تفصيلا.

وأرمينيا ملتزمة بالإبقاء على نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا الملزم قانونا وتمتثل امتثالا كاملا للالتزامات التي ينص عليها فيما يتعلق بتقييد عدد القوات، وعمليات التفيتش الموقعي، وتبادل المعلومات بشأن قواتها المسلحة بموجب المعاهدة.

وفي عام 2019، تلقت أرمينيا خمس عمليات تفيتش بموجب المعاهدة، شهدت نتائجها بامتثال أرمينيا لالتزاماتها. وبالتعاون مع صندوق استئماني تابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، دُمرت 21 قطعة من المعدات المحددة بموجب المعاهدة. وقد نُفذت هذه العملية امتثالا للمعاهدة وتم التحقق منها من خلال عمليات التفيتش.

وتشعر أرمينيا بالقلق إزاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أذربيجان لنظام تحديد الأسلحة التقليدية. حتى 1 كانون الثاني/يناير 2020، تفيد المعلومات الرسمية المقدمة من أذربيجان أنها تستمر في تجاوز الحد الأقصى المحدد لها في أربع من خمس فئات للأسلحة التقليدية الرئيسية المحددة في المعاهدة،

وهي دبابت القتال (525 دبابة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 220 دبابة)، ومركبات القتال المدرعة (428 مركبة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 220 مركبة)، وقطع المدفعية (972 قطعة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 285 قطعة)، وطائرات الهليكوبتر الهجومية (59 طائرة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 50 طائرة).

وما زال ما مجموعه 14 من أصل 28 من ألوية القوات المسلحة الأذربيجانية موجودة على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان وعلى خط التماس مع أرتساخ (ناغورنو - كاراباخ) مستبعدة تماما من عمليات التفتيش والتحقق، مما يقوض مصداقية البيانات التي تقدمها أذربيجان في إطار التبادل السنوي للمعلومات العسكرية، ويمكن أذربيجان من تركيز قدر كبير من القوات والمعدات العسكرية التي لا يمكن التحقق منها في تلك المنطقة.

ويشكل هذا الحشد العسكري، مصحوبا بتهديدات باستخدام القوة ضد أرمينيا وأرتساخ من قبل قيادة أذربيجان، خطرا أمنيا كبيرا على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

وينبغي أن يتحمل كل عضو في المجتمع الدولي المسؤولية عن الإبقاء على ضوابط الأسلحة التقليدية والتنفيذ الكامل لما تحقق من مكتسبات في هذا المجال. ويجب أن يكون الحفاظ على نظام تحديد الأسلحة القائم من الأولويات. ويشكل الحوار المنظم في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منتدى هاما لتحقيق هذه الغاية، مما يتيح توضيح مواقف الدول المشاركة في المنظمة بشأن سبل تعزيز وتنشيط نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

## كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[29 أيار/مايو 2020]

تقدم جمهورية كولومبيا هذا التقرير الطوعي عملا بالفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 38/74 بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، الذي يُطلب فيه إلى الأمين العام أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

ووفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، زاد الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 3,6 في المائة بين عامي 2018 و 2019. وعلى نفس المنوال، كان الإنفاق العسكري العالمي في عام 2019 أعلى منه في عام 2010 بنسبة 7,2 في المائة، مما يعكس اتجاها تصاعديا في السنوات الأخيرة نتيجة لبرامج اقتناء الأسلحة التقليدية والنووية.

وبالنظر إلى التطورات التي تشهدها البيئة الدولية الحالية، التي يتزايد فيها الإنفاق العسكري، من الضروري التعاون في شتى المجالات في إطار الصكوك المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية، والبرهنة على الالتزام الراسخ بإعمال الشفافية في المسائل المتعلقة بتلك الأسلحة.

وفي هذا الصدد، وقعت كولومبيا على معاهدة تجارة الأسلحة في 24 أيلول/سبتمبر 2013. ولا تزال العملية الداخلية المتعلقة بمشروع قانون التصديق على المعاهدة جارية. غير أن الدولة تلتزم بحسن

نية بروح المعاهدة ومقصدها من خلال اعتماد ممارسات تروم تشجيع تجارة الأسلحة، المتسمة بالشفافية والمسؤولية.

وعلى الرغم من كون عملية التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة ما زالت جارية، فإن كولومبيا تستفيد منذ آب/أغسطس 2014 من مشروع الاتحاد الأوروبي للتوعية بمعاهدة تجارة الأسلحة، الذي شاركت في إطاره في أنشطة إقليمية ودون إقليمية. ومن هذه الأنشطة حلقة عمل دون إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوستاريكا، 22 و 23 كانون الثاني/يناير 2020)، بمشاركة وفود بليز، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهاتي؛ وحلقة عمل دون إقليمية بشأن موضوع "تقريب الدولة من المناطق الحدودية: بناء القدرات البشرية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة" (ليتيسيا، كولومبيا، 9 نيسان/أبريل 2019)، بمشاركة البرازيل وبيرو وكولومبيا؛ وحلقة عمل دون إقليمية بشأن موضوع "التصدي للتحديات الأمنية المشتركة: مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة" (إكيتوس، 9 و 10 أيار/مايو 2018)، بمشاركة بيرو وكولومبيا.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تشارك كولومبيا في الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للسوق الجنوبية المشتركة، وتؤيد القرار رقم 552 لجماعة دول الأنديز، الذي ينص على وضع خطة الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وعلى صعيد نصف الكرة الغربي، تشارك كولومبيا بصفة مراقب في مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية، التي تهدف إلى الإسهام على أكمل وجه في تحقيق الانفتاح والشفافية بالمنطقة في اقتناء الأسلحة التقليدية من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بمثل تلك المشتريات، بغية تعزيز الثقة بين الدول في الأمريكتين.

وتمثل الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب ذلك الصك خطوة هامة نحو تحقيق أحد الأهداف الأساسية المنصوص عليها في ميثاق منظمة الدول الأمريكية، ألا وهو تحقيق الفعالية في الحد من الأسلحة التقليدية، مما يمكن من تكريس أكبر قدر من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية، فإن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية تكمل باتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وتشارك كولومبيا في الاجتماعات السنوية للجنة الاستشارية التابعة لهذه الاتفاقية، وتقدم تقارير نصف سنوية عن الجهود التي تبذلها لتنفيذها.

وختاماً، تعتقد كولومبيا أن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هدف مشترك يعني المحافل والصكوك الدولية والعلاقات الثنائية، وبالتالي يبسر العمل المنسق والتعاون في بيئة من الاحترام المتبادل بين الدول، وكذلك تنفيذ تدابير بناء الثقة.

## تشيكيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 نيسان/أبريل 2020]

نفذت الجمهورية التشيكية في عام 2019 جميع التزاماتها الناشئة عن الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن.

ووفقا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- نظمت وأجرت عملية تفتيش متعددة الجنسيات في الخارج (بمشاركة أربعة مفتشين من أربعة بلدان)
- نظمت عملية تفتيش تدريبية متعددة الجنسيات في إقليم الجمهورية التشيكية (بمشاركة 13 مفتشا أجنبيا من 11 بلدا)

• شاركت في تدريب أخصائيين في ميدان التحقق في الخارج، شمل تفتيشا تدريبيا واحدا

• شاركت في خمسة أفرقة تفتيش مشتركة في الخارج

ووفقا لوثيقة فيينا، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

• نظمت وأجرت تفتيشين لمنطقة محددة وزيارتين تقييميتين

• شاركت في سبع زيارات إلى قواعد جوية

• شاركت في سبع زيارات إلى منشآت عسكرية أخرى

• شاركت في أربع استعراضات لأنواع جديدة من الأسلحة

• شاركت في عملية مراقبة لبعض الأنشطة العسكرية

• شاركت في أربع عمليات تفتيش لمنطقة محددة وزيارتين تقييميتين ضمن فريق أجنبي

• استقبلت تفتيشا واحدا لمنطقة محددة وزيارة تقييمية واحدة

وشاركت الجمهورية التشيكية في عملية تفتيش واحدة، وفقا لاتفاق دايتون للسلام (المرفق 1 بء،

المادة الرابعة)، بصفة ضيف مراقب في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ووفقا لمعاهدة السماوات المفتوحة، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

• استقبلت رحلة جوية استطلاعية واحدة

• شاركت في ثلاث رحلات جوية استطلاعية ضمن فريق أجنبي

## إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2020]

إن إندونيسيا، بوصفها أكبر بلد أرخبيلي وبحكم موقعها في منطقة تشهد ظروفًا أمنية متغيرة داخل الدول، تؤيد تعزيز الجهود الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية بهدف تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وترى إندونيسيا أن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود المشتركة لمنع ومكافحة واستئصال النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية بإشراك شتى أصحاب المصلحة في وكالات وفي بلدان متعددة. وتتقاسم جميع البلدان داخل المنطقة وخارجها نفس المسؤولية في التعاون لمنع هذه الممارسات غير القانونية التي تسببت في خسائر إنسانية واقتصادية فادحة.

والتعاون الإقليمي أمر لا غنى عنه لأن التحديات والمشاكل التي تواجهها البلدان في منطقة معينة تنزع إلى التشابك والترابط. وفي هذه الحالات، فإن تعامل بلدان المنطقة مع الأمر بشكل متضافر سيكون بالتالي أنجع من التدابير الوطنية المنعزلة أو التدابير الخارجية المفروضة.

وفي هذا الصدد، تؤكد إندونيسيا على عدة مبادئ رئيسية يمكن أن تكون بمثابة إطار للترتيبات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، وهي:

- احترام الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، وحق كل دولة ذات سيادة في حماية حدودها والمدنيين من الاضطرابات الداخلية ضد الجهات الفاعلة من غير الدول.
- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني واحترامهما بشكل كامل.
- التأكيد على التنفيذ المتوازن والكامل والفعال للاتفاقات الدولية ذات الصلة المتفق عليها إقليمياً وعلى نحو متعددة الأطراف، وإضفاء الطابع العالمي عليها، بما يتفق والمصلحة الوطنية للبلدان المعنية.
- صياغة سياسات دفاعية وعسكرية وطنية غير عدوانية متناسبة من خلال الحفاظ على قدرات عسكرية تتسق مع الأغراض الدفاعية الوطنية المشروعة.
- تعزيز بناء القدرات التقنية والمساعدة الدولية التي تشمل المؤسسات الرئيسية المشتركة بين الدول المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لكل دولة أن تستفيد من منتدياتها الإقليمية ودون الإقليمية لتبادل أفضل الممارسات، وينبغي أن تعزز الصكوك التنظيمية الوطنية، علاوة على بناء القدرات، وهي أمور ضرورية للتنفيذ الكامل والفعال لضوابط الأسلحة التقليدية ذات الصلة.
- وتظل إندونيسيا منفتحة على التعاون والتنسيق بإشراك المؤسسات الرئيسية في المنطقة بغية المضى في تعزيز قدراتها الوطنية، ولا سيما في المجالات الرئيسية التي حُددت كمصدر لتحويل وجهة الأسلحة التقليدية وفي ما يتعلق بالحوكمة الواجبة لتلك الأسلحة.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[29 أيار/مايو 2020]

تؤكد المكسيك من جديد أن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أمر أساسي لبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات بين الدول.

وتكتسي مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية خاصة للمكسيك، لأن الاتجار غير المشروع بهذه المواد آفة تؤثر تأثيرا عميقا على بلدنا، وكذلك على القارة الأمريكية بأسرها والمناطق دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تعتقد المكسيك أن تعددية الأطراف هي الإطار المثالي لمكافحة هذه الجريمة.

وترى المكسيك أيضا أن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي لاستخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ينبغي أن تركز على دراسة ومناقشة التكنولوجيات الناشئة وأثرها على النزاعات المسلحة، وذلك ابتغاء وضع إطار تنظيمي. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يكفل أن تكون أي أسلحة تقليدية تستخدم أو يمكن استخدامها في النزاعات المسلحة ممتثلة امتثالا تاما لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

### الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

للمساعدة على الحد من حيازة الأسلحة النارية وحملها بشكل غير قانوني، وللنهوض بالجهود الوطنية الرامية إلى التخفيف من حدة العنف في البلد، تواصل وزارة الدفاع، بالتنسيق مع السلطات من جميع مستويات الحكومة الثلاثة ومع القطاع الخاص، تنفيذ حملة مبادلة الأسلحة النارية.

وفي إطار هذا البرنامج، سلّم الناس أسلحتهم النارية طوعا مقابل شتى الحوافز الاقتصادية أو اللوازم المنزلية؛ ونتيجة لذلك، استلمت 4 367 قطعة سلاح ناري و 934 443 خرطوشة من شتى الأعيرة و 380 قنبلة يدوية، وذلك في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 31 تموز/يوليه 2019.

وفي إطار حملة تسجيل الأسلحة النارية، سُجّل ما عدده 26 198 قطعة سلاح، وأجريت ثلاث عمليات تفتيش خاصة للأفراد والكيانات الذين يحملون تصاريح عامة لتصنيع المواد المتفجرة والمواد الكيميائية وشرائها وبيعها وتخزينها واستخدامها.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تصدر وزارة الدفاع في عام 2019 أي تصاريح لاستيراد أو تصدير أسلحة تقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وفقا لالتزامات دولة المكسيك بوصفها طرفا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

### الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

الأمم المتحدة

في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، استضافت المكسيك اجتماعين بشأن موضوع "تعزيز التعاون الإقليمي في الأمريكتين بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم المتصلة بها ومكافحتها"، نسقهما البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وعُقد الاجتماع الأول في الفترة من 5 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في وزارة الخارجية، بمشاركة ممثلين عن بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، والولايات المتحدة. أما الاجتماع الثاني فُعقد في الفترة من 13 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في فندق فيبيستا أمريكانا ريفورما، بمشاركة ممثلين عن الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وغيانا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا، والمكسيك.

ومن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في كلا الاجتماعين ما يلي: (أ) نظرا لأن معظم البلدان أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل للاتفاقية، فإن تلك البلدان لا تحتاج إلى اتفاق تعاون إضافي، بل تحتاج فقط إلى إنشاء آليات قابلة للتطبيق لمكافحة الاتجار بالأسلحة؛ (ب) من الضروري توحيد نظم البصمة التيسيرية على الصعيد الدولي تيسيرا لتبادل المعلومات، مع السعي في الوقت ذاته إلى إيجاد بدائل للنظم الحالية تكون أقل تكلفة؛ (ج) من اللازم إصلاح القوانين الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية ومكوناتها وذخائرها، لأن الغالبية العظمى منها قديمة وتعوق الجهود الرامية إلى التصدي لجريمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

#### منظمة الدول الأمريكية

فيما يتعلق بالخطوات التي تتخذها المكسيك لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ومكوناتها وذخائرها، عُقد الاجتماع الثاني لرؤساء وهيئات وأمانات الصكوك والآليات الدولية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشأن موضوع "إقامة التأزر لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع: تحقيق الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة"، في 4 نيسان/أبريل 2019 في مقر منظمة الدول الأمريكية، وذلك بمبادرة من المكسيك. وخلال هذه المناسبة، أكدت المكسيك أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يؤثر على الأمن الوطني والإقليمي والأمن في نصف الكرة الغربي والأمن الدولي، بجميع أبعادها. وأكدت أيضا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة ظاهرة تغذي العنف وتسهل أنواعا أخرى من الجريمة ولها تأثير مباشر على فرص التنمية المتاحة للناس.

وعُقد الاجتماع التاسع عشر للجنة الاستشارية لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة في 5 نيسان/أبريل 2019 في واشنطن العاصمة، بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي ذلك الاجتماع، كررت المكسيك تأكيد ضرورة أن تكثف بلدان القارة الأمريكية جهودها الرامية إلى الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة، وأن تتخذ تدابير شاملة للتصدي على نحو أكثر تحديدا للأسباب الهيكلية الاجتماعية - الاقتصادية المستمرة التي تكمن وراء ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

وفي عام 2020، ستشغل المكسيك منصب أمين سر اللجنة الاستشارية لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 أيار/مايو 2020]

منذ أكثر من ست سنوات، ظلت أوكرانيا تقاوم العدوان المسلح المباشر من روسيا، وتكبح التوسع العسكري الروسي في أوروبا. وإن العدوان الروسي على أوكرانيا والاستيلاء على جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول الأوكرانيتين واحتلالهما قد تم باستخدام الأسلحة التقليدية بشكل علني، بما في ذلك الدبابات وغيرها من المركبات القتالية المدرعة.

وحالياً، تتركز التجمعات الضاربة الرئيسية الروسية على طول الحدود الشرقية والجنوبية لأوكرانيا، التي نُقلت إليها الطائرات المقاتلة ومنظومات الصواريخ والمروحيات الهجومية والدبابات وغيرها من العربات القتالية المدرعة بشكل مكثف على مدى السنوات الست الماضية.

وقد وضعت روسيا سرا المواقع المتقدمة لتجمعاتها العسكرية في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا استولت عليهما روسيا أثناء العدوان واحتلتها مؤقتاً. وإلى جانب ذلك، تسعى موسكو إلى أن تُخفي، بكل السبل الممكنة، وجود قواتها المسلحة النظامية وأفرادها العسكريين وأسلحتها التقليدية في المناطق المحتلة في جنوب شرق أوكرانيا.

وسبق هذا المسار المأساوي للأحداث "تعليق" روسيا في عام 2007 مشاركتها في النظام الرئيسي لتحديد الأسلحة التقليدية الذي أنشأته معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ثم أوقفت تنفيذه في نهاية المطاف في عام 2015.

وعلى الرغم من التصريحات التي ظل الكرملين يزعم فيها، منذ 12 عاماً، بأن المعاهدة "معسرة" و "متقادمة"، فإن أحكام المعاهدة ومبادئها وأهدافها لم تفقد أبداً أهميتها وجدواها.

وفي شباط/فبراير 2014، حينما بدأ العدوان على أوكرانيا، ثم في عام 2007، وكذلك في الوقت الحاضر، كان وما زال المعنى والغرض الأساسيان للمعاهدة يتسمان بأهمية كبرى. فهي تنص على ما يلي: استبعاد إمكانية الاستعداد للعدوان خفية، وإنشاء تجمعات خطيرة للقوات وتمركز الأسلحة، وتنفيذ ضربات عسكرية مباغطة.

ومن ثم، فإن التجربة التاريخية التي اكتسبتها روسيا في إعداد وشن غزوها العسكري لأوكرانيا، علاوة على جهود موسكو لزيادة توسعها العسكري والسياسي في أوروبا، تشكل السبب والأثر لانسحاب موسكو من النظم الدولية لمراقبة الأسلحة التقليدية وعدم امتثالها لها وعرقلتها إياها.

وفي محاولة لإعادة رسم خريطة العالم وتقسيم أوروبا إلى "مناطق نفوذ"، رفضت موسكو من جانب واحد التزاماتها في مجال ضبط النفس في المجال العسكري وتحديد الأسلحة التي كانت هي من حددها وادعى بها.

وهذا ليس سوى دليل آخر على عدم قدرة موسكو على الامتثال لالتزاماتها بتنفيذ المعاهدات الدولية وما تعهدت به من التزامات بموجبها. وبناء على ذلك، فإن روسيا تقلل مبدئياً من قيمة كل التزاماتها المقبلة وقيمة ما يسمى "ضمانات".

ومع ذلك، فإن أوكرانيا، حتى في الوقت الذي تقاوم فيه عدوان روسيا، تواصل التحلي بالمسؤولية في الوفاء بالتزاماتها في مجال ضبط النفس في المجال العسكري وتحديد الأسلحة، ولا ترى بديلا عن ذلك سوى تعزيز تلك الالتزامات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وتعرب أوكرانيا عن اهتمامها ودعمها لكل ما يبذله المجتمع الدولي من جهود ابتغاء ما يلي: (أ) عودة روسيا إلى المجال القانوني الدولي والآليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة التقليدية القائمة في إطار ذلك المجال؛ (ب) استعادة موسكو ما فقدته من قدرة على الامتثال للالتزامات القانونية الدولية والوفاء بها؛ (ج) تغيير روسيا مسارها المتمثل في التوسع العسكري والسياسي وزعزعة الاستقرار في أوروبا.

وفي هذا السياق، ترى أوكرانيا أن من الضروري توجيه الانتباه بوجه خاص إلى أي اتفاقات جديدة ومقبلة في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية توضع على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أشكال ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك تلك التي تروم تعزيز السلام والأمن الإقليميين بأدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية. ولا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تكون تلك الاتفاقات:

- مستندة إلى نتائج العدوان أو أي أفعال غير مشروعة دوليا أخرى ترتكبها دولة ضد دولة أخرى
- متوخية إضفاء الشرعية على نتائج العدوان و/أو الاحتلال غير المشروع و/أو ضم الدولة المعتدية لجزء من إقليم دولة أخرى

وإن أوكرانيا، وهي دولة طرف في معاهدة السماوات المفتوحة، تؤكد أهمية تلك المعاهدة بوصفها أهم آلية لتحديد الأسلحة بالنسبة للمنطقة الأوروبية - الأطلسية بأسرها. وأهمية المعاهدة لا شك فيها.

وتهتم أوكرانيا بالحفاظ على المعاهدة وتنفيذها، فهي تتيح المراقبة العلنية والقانونية للأنشطة العسكرية التي تقوم بها الدول الأطراف في أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا.

وأوكرانيا مقتنعة بأن بعض المسائل الخلافية بين الدول الأطراف بشأن تنفيذ المعاهدة ينبغي أن تُناقش وتُحل من خلال المفاوضات في إطار اللجنة الاستشارية للسماوات المفتوحة.